الامر اختل وانما لم يفسر هنا بذلك لا يقتضي ثبوت الاختلال لجميع المذاهب
والواقع خلافه لان المحل انما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيبي
دون مذهب السلف وايضا لو فسر بذلك لفاتت المقابلة للاتفاق
لان المقابل للاتفاق الاختلاف لا الاختلال ثم ان اضطراب اقوالهم
انما هو في تشخيص المعنى الذي يطابق عليه اللفظ المذكور وهو
الاستفراغ بالكناية وذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما فهم من
كلام السلف وثانيها ما فهم من كلام السكاكي وثالثها ما ذهب
اليه الخطيب ولذلك عقد المص لكل قول فريدة كما ذكر بقوله
ولنتعرض لبيانها في ثلاثة فرايد وقد وهم بعض الناظرين في كلام
صاحب الكشاف ان الاستفراغ بالكناية عنده لفظ الاطفار مثلا
من حيث كونها رمزا الى الاستفراغ السبع للمنية واثبت بذلك قولا
رابعا لكن المص لم يكترث بذلك وسيجيء برده في الفريدة الاولى بقوله
والبه ذهب صاحب الكشاف كما سيأتي بيانه ثم ذهب العصام الى
انما من فروع التشبيه المقلوب وهو ما يقلب فيه المشبه مشبها به
والمشبه به مشبها نحو قوله

وبدا الصباح كان غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح

وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية وبالغ بجعل لفظ المنية للسبع
ثم جعل التركيب كناية عن تحقق الهلاك به ولا يرد ذلك على
المص لانه انما حدث بعده بكثير قوله ولنتعرض فيه ادخال لام
الامر على فعل المتكلم وهو قليل ولكنه الامر لنفسه بذلك
رشح الاعتناء ببيان الاقوال المذكورة وقوله اي لتلك الاقوال
او للاستفراغ بالكناية والاول هو المتبادر قوله في ثلاثة فرايد
هكذا وجد في النسخ بالبيان الثاني لعلم العدد مع ان المعدود

مونث

مونث وهو مذكور وفي هذه الحالة يجب تجريد اسم العدد منها
ولعله اول الفرايد بالمباحث فيكون المعدود مذكرا او جعل لفظ
الفرايد بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا ذكر تمييزا دون ما اذا ذكر
مبتدا او خبرا او بدلا او يخرج ذلك كما نقل عن الفوي في قولك لفقها
سبن الوضوء عشر فتامل قوله مذيلة بفريدة اخرى اي مجموعا
ذيلها فريدة اخرى كذا فهم العصام ثم اعترض بانه لا وجه لذلك
قال وكانه مستحدث والاقلم يجد في كتب اللغة التذييل بمعنى
جعل الشيء ذيلا لشيء اخر بل بمعنى تطويل الذيل اهـ واجيب
بانه يصح تخريج كلام المص على ضرب من التجوز ولا يخفى ما
فيه من الاستفراغ المكنية وتقريرها ان يقال شبهنا الفرايد
بالثياب بجامع ستر كل على ما ينبغي وطوى لفظ المشبه به ورمز
اليه بشيء من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل قوله
لبيان انه هل يجب الخ اي لبيان جواب هل هذا الاستفهام ام
لان المبين ليس الاستفهام بل جوابه فتدبر قوله ام لا حق
العبارة ان يبدل ام باو اوهل بالهمزة لان ام هنا منقطعة وهي
لا تستعمل مع غير الهمزة الا نادرا لكن قد وقع مثل هذا التركيب
في عبارة السعد التفتازاني وكتب عليها عبد الحكيم ما نصه قوله
ام لا منقطعة لان المتردد انتقل من الاستفهام عن حكم الى
الاستفهام عن حكم اخر قال الرضي واذا كانت منقطعة جاز استعمالها
مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل
فيه الاقدام اهـ والمتصلة هي الواقعة بعد همزة التسوية نحو
سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم او بعد همزة يطلب بها وبام
تعيين احد الشيئين بحكم معلوم الثبوت نحو ازيد عندك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)